



(.)OIC/COMCEC /34-../D

التعاون المالي



COMCEC

كلمة مكتب تنسيق الكومسيك

عن

التعاون

المالي

كلمة مكتب تنسيق الكومسيك عن التعاون المالي

يتسم التعاون المالي فيما بين الدول الأعضاء بأهمية كبيرة وذلك لتسهيل نقل رؤوس الأموال، وزيادة الثقافة المالية، وإدارة المخاطر المالية، والإشراف على المؤسسات المالية، وزيادة تنوع المنتجات، وتوسيع وتعميق الأسواق المالية.

الأرقام المالية المختارة

• التمويل الإسلامي

ارتفع حجم أصول قطاع التمويل الإسلامي بنسبة 8.3% في عام 2017¹. يقدر حجم الأصول الإجمالية للصناعة بمبلغ 2.05 تريليون دولار في عام 2017 (الجدول 1)، الذي كان يُقدر بنحو 1.89 تريليون دولار في عام 2017 و 1.88 تريليون دولار في عام 2016. تتكون صناعة التمويل الإسلامي من ثلاثة قطاعات رئيسية هي البنوك وأسواق رأس المال والتكافل. يُعد القطاع المصرفي الإسلامي هو العنصر المهيمن في صناعة التمويل الإسلامي. تُمثل الأصول المصرفية الإسلامية العالمية نسبة 97،75% من إجمالي أصول الصناعة، في حين يُمثل سوق الصكوك والصناديق الإسلامية والتكافل نسبة 19.51% و 3.25% و 1.27% على التوالي من صناعة التمويل الإسلامي في عام 2017.

الجدول 1: انهيار خدمة معلومات التمويل الإسلامي (آي إف إس آي) حسب القطاع والإقليم، مليار دولار أمريكي

الإجمالي	مساهمات التكافل	أصول صناديق التمويل الإسلامية	الصكوك القائمة	الخدمات المصرفية الإسلامية	
499.6	3.3	24.8	239.5	232.0	آسيا
861.6	12.6	26.8	139.2	683.0	مجلس التعاون لدول الخليج العربية
596.4	9.5	0.1	17.8	569.0	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (باستثناء مجلس التعاون لدول الخليج العربية)
31.4	0.7	1.6	2.0	27.1	إفريقيا (باستثناء شمال إفريقيا)
61.3	0.0	13.3	1.5	46.4	أخري
2,050.2	26.1	66.7	399.9	1,557.5	الإجمالي

المصدر: تقرير الاستقرار لخدمة معلومات التمويل الإسلامي لعام 2018

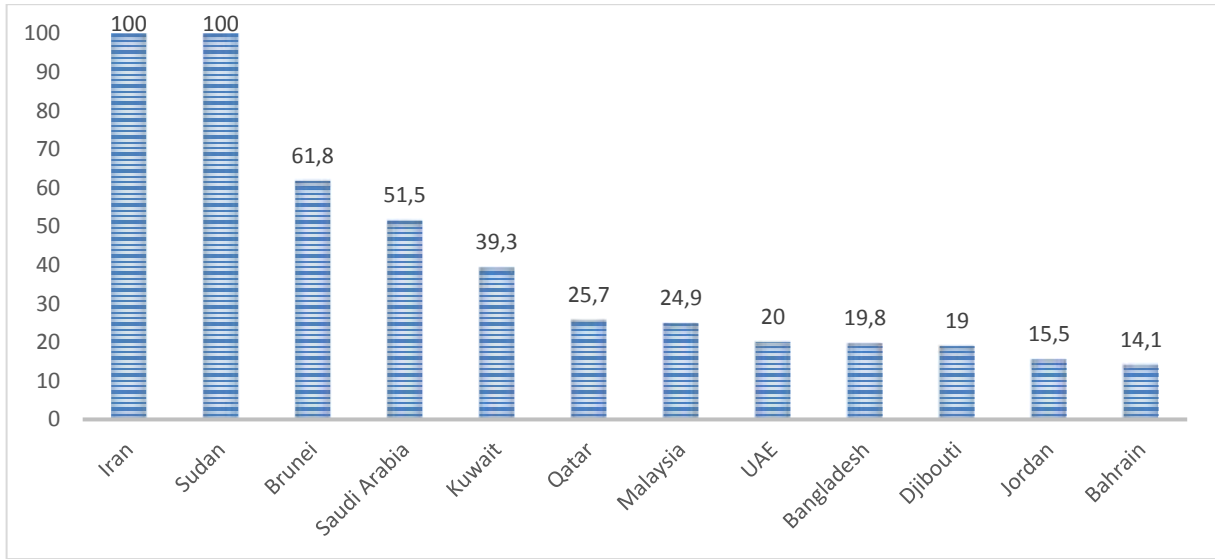
ملاحظة: بالنسبة لمصدر وتاريخ الإصدار يُرجى تفقد تقرير الاستقرار لخدمة معلومات التمويل الإسلامي لعام 2018

بلغ القطاع المصرفي الإسلامي أهمية² في القطاع المالي في 12 دولة عضوة، والتي تمثل نسبة 92% من الأصول المصرفية الإسلامية العالمية.

¹ تقرير استقرار التمويل الإسلامي الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية 2018

² حصة القطاع المصرفي الإسلامي من إجمالي القطاع المصرفي < 15%.

الشكل رقم 1: حصة الأصول المصرفية الإسلامية من إجمالي الأصول المصرفية (النصف الأول من 2016)



المصدر: تقرير استقرار التمويل الإسلامي الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية 2018

بلغ إجمالي إصدارات الصكوك العالمية نحو 92 مليار دولار في عام 2017، والمدفوعة بالإصدارات السيادية الكبيرة من إقليم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بنسبة 23% مقارنة مع عام 2016³. كانت ماليزيا (37.9%)، المملكة العربية السعودية (33.1) واندونيسيا (6.1%) أكبر ثلاثة أسواق لإصدارات الصكوك من حيث الحجم في عام 2017⁴.

بلغت قيمة مساهمات التكافل العالمية نحو 26 مليار دولار أمريكي⁵ في عام 2016، المدفوعة بشكل رئيسي من الدول الأربعة الأولى والتي تمتلك 85% من إجمالي مساهمات التكافل: المملكة العربية السعودية (38%)، إيران (34%)، ماليزيا (7%)، والإمارات العربية المتحدة (6%).

ارتفعت الأصول تحت الإدارة بنسبة 19% وبلغت 67 مليار دولار⁶ على الرغم من الانخفاض في عدد الصناديق الإسلامية في عام 2017 بنسبة (1,161). استحوذت الدوائر الخمس الأعلى على نسبة 88% من صناعة الأصول تحت الإدارة في نهاية عام 2017، أي المملكة العربية السعودية (37.10%) وماليزيا (31.66%) وأيرلندا (8.62%) والولايات المتحدة (5.25%) ولوكسمبورغ (4.76%). يُشير هذا إلى أن عمليات الصناديق الإسلامية لا تزال محدودة حيث أن دوائر التمويل الإسلامي الرئيسية لديها قطاعات مصرفية إسلامية عميقة الجذور (مثل الإمارات العربية المتحدة وباكستان واندونيسيا والكويت وقطر). يتم توزيع النسبة المتبقية البالغة 12% من الأصول تحت الإدارة، بقيمة 8.4 مليار دولار على 29 دائرة أخرى (بما في ذلك المقرات الخارجية) (مجلس الخدمات المالية الإسلامية 2018).

الجهود المبذولة برعاية الكومسيك: إستراتيجية الكومسيك والتعاون المالي

وقد تم تنفيذ تلك الجهود بهدف تحسين التعاون المالي تحت مظلة الكومسيك، وبرعاية مجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي وآلية تمويل مشاريع الكومسيك بالإضافة إلى منتدي البورصات لمنظمة التعاون الإسلامي ومنتدى الجهات الرقابية على الأسواق المالية التابع للكومسيك والتعاون بين البنوك المركزية والسلطات النقدية.

³تقرير استقرار التمويل الإسلامي الصادر عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية 2018

.Ibid 4

.Ibid 5

.Ibid 6

- دور الصكوك في أسواق رأس المال الإسلامي (الاجتماع العاشر لمجموعة عمل التعاون المالي للكموسيك)

برزت سوق الصكوك باعتبارها أكثر الجهات العامة والبارزة في هذا القطاع من بين القطاعات الأخرى للتمويل الإسلامي. يُعد سوق الصكوك بمثابة المحرك الرئيسي لنمو صناعة التمويل الإسلامي وتُعد حالة سوق الصكوك مؤشراً لأداء سوق التمويل الإسلامي الأوسع نطاقاً. نما سوق الصكوك الدولية بصورة سريعة منذ أول إصدار دولي بقيمة 150 مليون دولار أمريكي من قبل شركة (Kumpulan Guthrie BHd) الماليزية في عام 2001. سجل القطاع منذ ذلك الحين معدلات نمو كبيرة وبلغت قيمة الصكوك العالمية المتداولة 367 مليار دولار أمريكي في عام 2016 (الإصدار السادس من تقرير صكوك السوق المالي الإسلامي الدولي).

يتطلب التوريق الإسلامي اتصالاً أكبر بالأصول الأساسية وأعمال التشغيل، فإن سوق الصكوك يُعد منصة مهمة لدعم التمويل طويل الأجل المتوافق مع الشريعة الإسلامية. علاوة على ذلك، توفر الصكوك منصة لإدارة السيولة والأصول وتمويل البنية التحتية في الاقتصاد الحقيقي. لذلك، قد يساهم بشكل كبير أيضاً في التنمية الاقتصادية للبلد.

نظراً لأهمية هذه القضية، عُقد الاجتماع العاشر لمجموعة عمل التعاون المالي للكموسيك في 29 مارس 2018 في أنقرة تحت عنوان "دور الصكوك في أسواق رأس المال الإسلامي". أبرز التقرير البحثي المقدم إلى مجموعة العمل أن اللبنة الأساسية للنمو المستدام لسوق الصكوك هي: (1) إطار قانوني وتنظيمي قوي بما في ذلك الحوكمة الشرعية، (2) إطار ضريبي يعزز مجال المنافسة بين السندات والصكوك (أي الحيادية الضريبية والحوافز الضريبية)، (3) البنية التحتية للسوق والتكنولوجيا (مثل سوق المال الإسلامي، منصة التداول الإلكترونية)، (4) التنظيم والإشراف، و(5) المستثمرين المؤسسين في حجر الأساس الذي يخلق الطلب على إصدارات الصكوك.

أبرز التقرير فيما يلي بعض التحديات الرئيسية التي تواجه البلدان الأعضاء:

- عدم وجود إطار تشريعي ضروري
- عدم وجود إطار ضريبي لدعم التنمية في سوق الصكوك
- عدم وجود إطار الحوكمة طبقاً للشريعة
- عدم كفاية قاعدة المستثمر

وفيما يلي، يمكن تلخيص التوصيات المتعلقة بالسياسات التي أكدت عليها مجموعة العمل:

- تطوير الإطار القانوني والتنظيمي التمكيني لأسواق رأس المال الإسلامية وتعزيز التعاون القوي بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في السوق لتحسين النظام البيئي لإصدار الصكوك.
- تطوير البنية التحتية للأسواق و الإطار الضريبي الحالي لتعزيز إصدار الصكوك عند الحاجة.
- تطوير قاعدة مستدامة للسيولة لدعم الطلب على الأصول المتوافقة مع الشريعة، وتسهيل تنوع أطراف السوق على جانب الطلب في سوق الصكوك.
- تشجيع الإمداد المستدام لإصدار الصكوك من القطاع الخاص من أجل تعزيز تنوع الصناعة على جانب العرض وتوسيع منحنى العائد.
- تطوير عملية حوكمة سلسلة متوافقة مع الشريعة لتسهيل وقت إصدار الصكوك، وتحسين وضوح هياكل الصكوك، وتعزيز الابتكار في المنتجات، وبناء ثقة السوق، وزيادة الوعي بالسوق بين ممارسي الصناعة.

تم إتاحة كافة التقارير للاجتماعات والعروض التقديمية المقدمة خلال الاجتماعات على صفحة الكومسيك على الإنترنت (www.comcec.org).

- إدارة الصناديق الإسلامية (الاجتماع الحادي عشر لمجموعة عمل التعاون المالي للكموسيك)

توفر إدارة الصناديق الإسلامية الفرص الاستثمارية للمسلمين وغير المسلمين في محافظ والأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. ومع ذلك، فإن إدارة الصناديق الإسلامية في مرحلة المهد في معظم الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولا تزال عمليات الصناديق الإسلامية محدودة تبلغ حصة الصناديق الإسلامية في القطاع نحو 3.3% فقط اعتبارًا من 2017.

انعقد الاجتماع الحادي عشر لمجموعة العمل للتعاون المالي نظرًا لأهمية هذه القضية في 25 أكتوبر 2018 في أنقرة تحت عنوان "إدارة الصناديق الإسلامية". أبرز التقرير البحثي المقدم إلى مجموعة العمل أن صناعة إدارة الصناديق الإسلامية تتيح الوصول إلى أسواق رأس المال للمستثمرين الأفراد من خلال إدارة موحدة للأصول، وتساهم في رفع كفاءة الأسواق المالية، كما أنها توفر وسيلة فعالة وعملية لإعادة دوران رأس المال. بدأت 14 دولة عضوة من بين الدول الأعضاء الـ 57 في منظمة التعاون الإسلامي في تأسيس صناديق التمويل الإسلامي. حلل التقرير البحثي 3 دول أعضاء وهم ماليزيا والمغرب وباكستان فضلاً عن جنوب إفريقيا كدراسات حالة بزيارات ميدانية.

أبرز التقرير فيما يلي بعض التحديات الرئيسية التي تواجه البلدان الأعضاء:

- عدم وجود لوائح
- عدم كفاية رأس المال البشري،
- الافتقار إلى فرص الاستثمار والأصول الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية
- ارتفاع تكاليف المعاملات.

وفيما يلي، يمكن تلخيص التوصيات المتعلقة بالسياسات التي أكدت عليها مجموعة العمل:

- تطوير التدابير الرئيسية (تطوير الخطط الرئيسية والأنشطة الترويجية، إلخ) لدعم نظام إيكولوجي قابل للاستمرار للصناديق الإسلامية
- وضع أطر تنظيمية وإشرافية قوية متوافقة مع الشريعة الإسلامية لضمان الامتثال والنمو وحماية مصالح أصحاب المصلحة على وجه الخصوص.
- تشجيع إنشاء صناديق مؤسسية لزيادة الطلب على الصناديق الإسلامية.
- تشجيع تطوير إطار ضريبي تيسري لتأمين التزامات قوية من جانب العرض والطلب لتعزيز مكانة تنافسية للصناديق الإسلامية.

تم إتاحة كافة التقارير للاجتماعات والعروض التقديمية المقدمة خلال الاجتماعات على صفحة الكومسيك على الإنترنت (www.comcec.org).

آلية تمويل مشاريع الكومسيك

من خلال آلية تمويل مشاريع الكومسيك، يقدم مكتب تنسيق الكومسيك منحًا للمشاريع المختارة المقترحة بواسطة الدول الأعضاء ممن سجلوا بالفعل في مجموعة عمل الكومسيك للتعاون المالي ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة.

تم دعم مشروعين للتعاون المالي في إطار تمويل مشروع الكومسيك في عام 2018. صاحب المشروع الأول بعنوان "التدريب والمبادئ التوجيهية بشأن إصدار الصكوك" هو نيجيريا وشركاؤها هما غامبيا وتوغو. تم تنظيم برنامج تدريبي وورش عمل في نطاق المشروع في نيجيريا. تم تدريب الأشخاص الرئيسيين من الوكالات المرتبطة بالصكوك خلال البرنامج التدريبي على إصدار سندات صكوك من الإصدار إلى إعادة بيعها في السوق الثانوي. كما ناقش المشاركون الإصدار الفعال للصكوك، في حلقة العمل، التي عقدت في أبوجا بمشاركة ممثلين

من وكالات الإصدار والمنظمين الماليين . سيقوم فريق المشروع بإعداد تقرير المشروع، حيث سيتم تقديم نتائج ورشة العمل وبرنامج التدريب.

نفذت تركيا المشروع الذي يحمل عنوان "تحسين حماية المستهلك المالي في دول منظمة التعاون الإسلامي" بمشاركة 11 دولة من الدول الأعضاء. يهدف المشروع إلى تحقيق حماية مالية أفضل للمستهلكين في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال تقييم وتوحيد أفضل الممارسات والخبرات الإدارية والاتجاهات الصاعدة في مجال سياسة حماية المستهلك المالية. عُقدت ورشة عمل دولية بمشاركة شركاء المشروع في اسطنبول، تركيا. ركز المشاركون خلال ورشة العمل على تحديد استراتيجية شاملة للحماية المالية للمستهلك من خلال تقييم وتوحيد أفضل الممارسات، والتجارة عبر الحدود وتسوية النزاعات، والخبرات الإدارية، والإجراءات المشتركة/المنسقة، والاتجاهات الصاعدة الأخرى في مجال سياسة حماية المستهلك. كما سيقوم فريق المشروع بإعداد تقرير إنجاز المشروع بما في ذلك نتائج ورشة العمل.

- الجهود المستمرة الأخرى برعاية الكومسيك:

منتدى بورصات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: بدأ التعاون فيما بين البورصات في عام 2005 عملاً بالقرار المتخذ في الدورة العشرين للكومسيك. وعقد المنتدى 12 اجتماعاً حتى الآن. وعقد الاجتماع الحادي عشر للمنتدى في 31 سبتمبر 2018 في اسطنبول.

حققت المنتدى مشاريع مهمة مثل مؤشر منظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك ويعمل في مشروعات هامة جنباً إلى جنب مع الجهود الرامية إلى زيادة التعاون بين البورصات. كان المنتدى في هذا السياق يعمل على "مبادرة تبادل الذهب للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". سنقوم أمانة المنتدى بإنجاز الأعمال الضرورية والإبلاغ عن التقدم المحرز في الدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك. تتوفر المعلومات التفصيلية عن أنشطة المنتدى على الموقع الإلكتروني www.oicexchanges.org.

• **منتدى الجهات الرقابية على الأسواق المالية التابع للكومسيك:** تأسس منتدى الجهات الرقابية على الأسواق المالية التابع للكومسيك في 2011 عملاً بالقرارات الصادرة عن الدورة السابعة والعشرين للكومسيك. وعقد المنتدى سنة اجتماعات حتى الآن. انعقد الاجتماع السابع لمنتدى الجهات الرقابية على الأسواق المالية التابع للكومسيك في 8 نوفمبر 2018 في أنقرة.

كما أتم المنتدى إجراء الدراسات اللازمة لتأسيس بورصة عقارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. من المتوقع أن تنتهي أمانة المنتدى من التحضيرات القانونية والإدارية والتكنولوجية اللازمة لإنشاء منصة الكومسيك العقارية الإلكترونية قبل الدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك، وتقديم تقرير حول الموضوع المذكور إلى الدورة الرابعة والثلاثين للكومسيك.

تتوفر التفاصيل المتعلقة بأنشطة المنتدى على الموقع الإلكتروني للمنتدى. (www.comceccmr.org)

• **التعاون بين المصارف المركزية والسلطات النقدية:** انعقد الاجتماع السادس عشر للبنوك المركزية والسلطات النقدية التابعة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يومي 25 - 23 سبتمبر 2018 في أنطاليا، تركيا. تماشياً مع القرار ذي الصلة للاجتماع الخامس عشر، تم إعداد ورقتين بحثيتين أساسيتين في الخلفية الفنية في المجالات التالية: أبلغ الاجتماع بالإدراج المالي والتوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الإسلامي.